**الاصـلاح المصرفي الواقع والمعالجات**

**لتنويـع مصـادر الناتـج في العـراق**

**أ. م. د. م. د.**

**مصطفى كامل رشيد سيهلة عبد الزهرة مستور**

**2017**

**المقدمة**

ان متانة البنية المصرفية اصبحت من ضروريات بناء اقتصاد مزدهر يتبنى نظم الحداثة والتطور المستدام السليم. وان تطور العادات المصرفية والوعي باهمية تطوير المنشات المصرفية على نحو يؤمن بناء قاعدة الادخار الوطني وينمي الموارد المالية الضرورية لبناء الاقتصاد اصبحت من اولويات صانع القرار.

ان سلامة النظام المصرفي وحشد القرارات السليمة في مجال السياسات الاقتصادية نحو تطوير وتحديث الانظمة المصرفية يؤمن تحقيق زخما في عالم الاستثمار الحقيقي والمالي، الامر الذي ينعش الاسواق المالية والنقدية مما يؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الباحثة عن الربح، مما يجدر بصانع القرار اتخاذ التدابير اللازمة لتحصين وتمتين الانظمة المصرفية المحلية على نحو يجعلها قادرة على مواجهة تحديات الانتقال في رؤوس الاموال من والى الخارج دون احداث عمليات تبيض الاموال او تهريب النقد الاجنبي، ومن ثم زيادة ربحية المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز بنية الناتج المحلي الاجمالي.

يعاني الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 من تدهور كبير في بنية الناتج وتخلف قطاعات الاقتصاد القومي وتراجع مقدرتها في الاسهام برفد وتنويع مصادر الناتج. الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي يتكأ على المورد النفطي لتسيير عجلة الاقتصاد والشؤون المالية في البلاد. وان بقاء الوضع على ما هو عليه يجعل بنية الاقتصاد العراقي هشة وعرضة للصدمات الداخلية والخارجية. وبالخصوص الصدمات التي تصيب سوق النفط العالمي لما لها من دور كبير وحاسم في الاقتصاد العراقي وتنظيم عمليات الموازنة العامة وتسيير باقي وظائف القطاع العام، والذي اخذ الاخير يتزايد دوره مع ارتفاع الاعمال الارهابية وتدهور الاوضاع الامنية في البلاد. الامر الذي تسبب بهروب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية فضلا عن تقلص دور القطاع الخاص. مما ادى الى تراجع نشاط وفاعلية قطاع الخدمات وبالخصوص نشاط القطاع المصرفي. لذا تبحث هذه الدراسة في كيفية اصلاح القطاع المصرفي من اجل النهوض بواقع القطاع الخدمي في العراق، الامر الذي يحقق تنوع مقبول في الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن معالجة جزء من الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد القومي.

**مشكلة الدراسة:**

ان ضعف الاداء والنشاط المصرفي وعدم تحديث الانظمة المصرفية في المصارف العراقية اسهمت في ترسيخ ضعف الوعي المصرفي وتراجع الاستخدام المصرفي من قبل الافراد، مما ادى الى ضعف مستوى الخدمات المصرفية والتي تشكل جزء هام من قطاع الخدمات وهيكل الناتج في العراق.

**فرضية الدراسة:**

ان اصلاح الجهاز المصرفي يسهم في تنويع مصادر الناتج ويعالج جزء من الاختلال البنيوي في هيكل الناتج.

**هدف الدراسة:**

تشخيص مواطن الضعف في الجهاز المصرفي ومحاولة اعطاء تصور لصانع السياسة من ان اصلاح الجهاز المصرفي سوف يؤمن مصادر جديدة لكل من الدخل والناتج، مما يعني محاولة من اجل معالجة الخلل في هيكل الناتج.

**اهمية الدراسة:**

ان زيادة فاعلية الجهاز المصرفي كفيلة بتوليد منابع جديدة للادخار وتمويل رؤوس الاموال اللازمة لعملية الاستثمار ومن ثم معالجة الخلل في قطاعات الانتاج وتحسن بنية الناتج القومي.

**منهجية الدراسة:**

تم الاعتماد على الاسلوب الاستقرائي والاسلوب الاستنباطي من اجل التحري عن مكنون الاصلاح واهمية تنفيذه في الجهاز المصرفي، بالاستناد الى المراجع من كتب وتقارير وبحوث وشبكة المعلومات العالمية ذات العلاقة.

**الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:**

الحدود المكانية: العراق – الحدود الزمانية: المدة (2006-2013).

**هيكلية الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين تناول الاول الاصلاح المصرفي الاطار النظري، فيما تناول المبحث الثاني واقع ومستقبل الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2006-2013)، ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

**المبحث الاول**

**الاصلاح المصرفي (اطار النظري)**

يعد اصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للاصلاح الاقتصادي بحيث يحتل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظـام المصـرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هـذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي ونمو

**اولا:- مفهوم الإصلاح المصرفي**

يمكن تعريف الاصلاح المصرفي بانه (العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية و بالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي)(1).

كما يمكن تعريف الاصلاح المصرفي بانه (( مجموعة من الاجراءات التي تتناول زيادة دور قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره))(2)، في حين يعرفه البعض بأنه (( مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن اعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم الاقراض والايداع وتحسين الخدمات المصرفية الامر الذي ينعكس ايجاباً على قطاعات الاقتصاد الوطني))(3).

**ثانياً:- اهداف الاصلاح المصرفي**

يهدف الاصلاح المصرفي الى تحقيق جملة من الاهداف لعل اهمها(4):-

1. تعبئة الادخارات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.
2. تحسين كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الراسمالية في الاقتصاد الوطني.
3. توثيق وتعزيز الشراكات التجارية والانتاجية والاستثمارية الاقليمية والدولية.
4. رفع فعالية الاسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية وتمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل اجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.
5. تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الاجنبية وحركة رؤوس الاموال.
6. استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من اجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدد من البلدان النامية الى المنظمة العالمية للتجارة (WTO).
7. خلق علاقات جديدة في اسواق المال المحلية والاجنبية من اجل جلب اموال لتمويل الاستثمارات.
8. اعادة هيكلة المصارف والغاء التخصص المصرفي والانتقال من المصرف المتخصص الى المصرف الشامل الذي يقوم باكثر الاعمال المصرفية، ويستطيع توزيع القروض قطاعياً واقليمياً بحيث يخفف من مخاطر الاستثمار المصرفي ويضمن الانتشار الواسع لفروعه.
9. تاهيل وتدريب الموظفين مع متطلبات الصناعة المصرفية العالمية الجديدة بحيث يصبحوا اكثر كفاءة وانتاجية.
10. تطوير انظمة العمليات بحيث تتضمن اليات جديدة واسس علمية لمنح القروض وادخال كافة الخدمات المصرفية التي تعمل بها المصارف العالمية.

**ثالثاً:- اجراءات الاصلاح المصرفي**

ان اجراءات الاصلاح المصرفي الشامل يتطلب اصلاح واضح في السياستين المالية والنقدية كمقدمة لانطلاقة الاصلاح المصرفي، ولايمكن ان يستقم الاصلاح الاقتصادي بدون الاصلاح المالي والنقدي، حيث يركز كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ضرورة تحديد برنامج زمني ومؤشرات اقتصادية واهداف للاصلاح المصرفي من خلال استخدام كافة الادوات المالية والنقدية من اجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب(5).

ان الاصلاح المصرفي في هذا الاطار يعني تحديد التكلفة الحقيقية للاقراض وتقديم خدمات مصرفية مشابهة للخدمات المصرفية المقدمة في البلدان المتقدمة وذات كفاية وعائدية، اضافة الى ذلك لايجوز التوسع في الاقراض الا في حدود اطار برنامج الاصلاح الذي يحدده الصندوق الدولي.

ويمكن ايجاز اهم الاجراءات المتبعة للاصلاح المصرفي وذلك وفقاً للبرنامج الذي تبناه صندوق النقد الدولي في وصفة الاصلاح الاقتصادي وهي(6):-

1. سياسة تخفيض عجز الموازنة للدولة الامر الذي يؤدي الى تخفيض حجم الانفاق العام.
2. تحرير اسعار الفائدة لتتناسب مع (التضخم، معدل النمو، الربحية ومعدل نمو الناتج).
3. سياسة تحرير الاسعار وتحرير التكاليف وتخفيض حجم الدعم المقدم لبعض القطاعات كي تتقارب الاسعار المحلية من الاسعار العالمية.
4. تحرير الاجور بحيث تقترب من مستويات التكاليف الاجتماعية ودفع المؤسسات الحكومية كي تضع الاجور تتناسب مع الكفاءات والخبرات.
5. تقليص دور الدولة في ملكية الشركات العامة والاتجاه نحو بيع بعض المؤسسات او طرحها للاستثمار.

ان هذه الاجراءات تشكل في مجموعها وصفة الاصلاح المصرفي والتي لا يمكن تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض.

**رابعاً:- مراحل الاصلاح المصرفي**

قام الباحث بتقسيم او تجزئة برنامج الاصلاح المصرفي من حيث الاولوية في التنفيذ الى خمسة مراحل كي يكتسب برنامج الاصلاح المصرفي التنسيق والتنظيم في الاجراءات، وان لايسبب خسائر كبيرة للاقتصاد المتحول وان يجنب ذلك الاقتصاد الوقوع في مغالطات وربكة المؤسسات المصرفية والمالية في تنفيذ برنامج الاصلاح المنشود، في وقت يحتاج به الاقتصاد المتحول الحفاظ على اكبر ما يمكن الاحتفاظ به من الموارد المالية التي تدعم بالتالي عملية الاصلاح الاقتصادي ككل، وتلك المراحل حسب ترتيبها بالاولوية هي:-

1- المرحلة الاولى (اعادة الهيكلة في المصارف العامة)

ان واقع المصارف في البلدان النامية يتطلب بالضرورة عملية اعادة هيكلة واسعة النطاق للجهاز المصرفي باسره، وهل ان المصارف العامة يمكن لها الاستمرار في الهيكلة الحالية والمتمثلة بالمصرف التقليدي ام هنالك حاجة الى اعادة هيكلتها كي تتناسب مع تطورات القطاع المصرفي العالمي واستحداث المصرف الشامل الذي يجمع بين مختلف العمليات المصرفية والخدمات المالية والاستثمارية، كما يندرج في اعادة هيكلة المصارف موضوع البنية التحتية للجهاز المصرفي من المرجعية، التنظيم، الرقابة، قواعد الملاءة، السيولة وسياسة التسليف ورسم العلاقات بين المصارف والاجهزة الحكومية المختصة(7).

2- المرحلة الثانية (استقلالية البنك المركزي)

يعد استقلال البنك المركزي من اهم العوامل الاستراتيجية الدافعة الى الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي وبالتالي يعد استقلال البنك المركزي الحلقة الاهم في نجاح الصياغة الجديدة لحملة الاصلاح الهيكلي للجهاز المصرفي كي يتاح له امكانية تفعيل نشاطه الائتماني في ظل بيئة صحيحة ومستقرة.

ان مفهوم استقلال البنك المركزي يعني ((حرية البنك المركزي في تحديد أهدافه واستخدام ما يراه مناسباً من أدوات لتحقيق هذه الأهداف، بعيداً عن التدخل السياسي المباشر من قبل الحكومة))(8).

3- المرحلة الثالثة (التخلص من سياسة الكبح المالي)

يقصد بالكبح المالي (Financial Repression)(9) تدخل الدولة بالوسائل الضريبية أو أدوات مالية ونقدية أخرى مثل وضع سقوف ((Ceilings على أسعار الفائدة والتدخل في توظيف الائتمان (توجيه الائتمان) في النشاط المالي، بما يشوه آليات السوق ويحيد بها عن العمل وفقاً لاعتبارات العرض والطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض والاستثمار وينحرف بالقطاع المالي بعيداً عن مقتضيات الكفاءة الاقتصادية(10).

4- المرحلة الرابعة (الاندماج والاستحواذ المصرفي)

ان الاندماج المصرفي يعبر عن اتحاد بين مؤسستين او اكثر تحت ادارة واحدة(10)، وعليه فان الاندماج المصرفي قد يحدث بالمزج حيث ينشا مصرف جديد يحل محل المصرفين المدمجين او قد يحدث بالضم، حيث يقوم مصرف بضم مصرف اخر ويعلن حله قانونياً(11). او قد يحدث الاندماج جزئياً من خلال استحواذ حصص مؤثرة من اسهم الملكية للمصارف(12).

يهدف الدمج والاستحواذ المصرفي الى تحيق جملة من الغايات في ظل برنامج الاصلاح المصرفي يمكن ايجاز اهمها(13):-

* 1. معالجة اوضاع المصارف المتعثرة.
  2. خلق وحدات مصرفية قوية وفاعلة في تطوير الجهاز المصرفي وتحسين انتاجيته وتخفيض كلف الوساطة فيه.
  3. تحفيز المصارف على مواجهة التطورات وتحسين قدرتها التنافسية داخلياً وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، عبر تنويع قواعد المساهمين والمودعين والمقدرة على تحمل كلف التحديث والتسويق نتيجة فتح المصارف على العالم الخارجي، وتحسين شروط الاقتراض وتوسيع شبكة فروع المصارف محلياً ودولياً.
  4. امكانية تخفيض المخاطرة من خلال الادارة الحديثة التي تتميز بها الوحدات المصرفية.
  5. تدعيم القاعدة الراسمالية للمصرف.
  6. تحقيق عوائد مرتفعة ومستمرة في المدى المتوسط والبعيد في ضوء اقتصاديات الحجم الكبير وتخفيض كلف الوساطة وخلق دوائر متخصصة في جميع فروع الصناعة المصرفية.
  7. الاستفادة من الحوافز التي تنص عليها التشريعات الحكومية مثل القروض الميسرة، الاعفاءات الضريبية ... الخ.
  8. تامين حد معين من الثقة بالجهاز المصرفي.

5- المرحلة الخامسة (الخصخصة)

وهي اخر مراحل الاصلاح المصرفي، والتي تعني نقل او تحويل ملكية او ادارة المؤسسات المصرفية العامة بشكل جزئي او كلي الى القطاع الخاص، وذلك في اطار تدنية دور الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص وتوسيع وتنشيط دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية(14).

وتهدف عملية خصخصة المصارف الى جملة من الاهداف وفيما يلي اهمها:-

أ-زيادة كفاءة المصارف العامة وتحسين مستوى جودة الخدمات ورفع مستوى الانتاجية.

ب- اضفاء جو المنافسة في القطاع المصرفي بشكل عام.

ج- زيادة كفاءة وتكنولوجيا الادارة المصرفية وتطوير خدماتها المصرفية وادخال عنصر الابداع والابتكار الى العمل المصرفي.

د- توفير فرص عمل جديدة واعادة التوازن في سوق العمل وتحسين انتاجية العمال في المجال المصرفي.

هـ-تخفيض الانفاق العام للدولة والحد من تمويل المصارف العامة المتعثرة والذي يعد استهلاك في المال العام باتجاه غير مجدي اقتصادياً مما يؤثر بالنتيجة على كفاءة الادارة العامة ويوجه الموارد نحو استخدام غير الامثل.

**خامساً:- شروط نجاح الاصلاح المصرفي**

هناك اربعة شروط اساسية لنجاح الاصلاح المصرفي وهي(15):-

1- توافر الاستقرار الاقتصادي العام

من اهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض، لان ارتفاعه يؤدي الى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، مما يعرقل النمو الاقتصادي ويساهم في اضعاف الجهاز المصرفي ومن ثم التاثير على عملية الاصلاح المصرفي.

2- توافر المعلومات والشفافية والتنسيق ما بينها

وتخص تلك المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن ادارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع.

حيث ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والارباح المتوقعة من جهة اخرى، حيث ان المشروعات الاكثر مخاطرة في حالة ارتفاع معدل الفائدة هي الاكثر عائد وربحية.

3- اتباع التسلسل والترتيب في مراحل الاصلاح المصرفي

ذكرنا سلفاً ان مراحل الاصلاح المصرفي هي خمسة مراحل يجب ان يراعى التسلسل الصحيح لتلك المراحل، لتجنيب الاقتصاد حدوث خسائر كبيرة في الجانب المصرفي اثناء عملية الاصلاح الاقتصادي والانتقال الى الاقتصاد الحر.

4- الرقابة على المؤسسات والاسواق المالية

تهدف الرقابة على المؤسسات والاسواق المالية الى تجنيب تعرض المؤسسات المالية الى مخاطر متزايدة جراء انشطتها، وضمان الشفافية عن طريق الاهتمام بالاوضاع المالية، وتطبيق متطلبات لجنة بازل فيما يخص كفاية راس المال والرقابة المصرفية.

**المبحث الثاني**

**واقع ومستقبل الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2006-2013)**

1- تحليل بنية الجهاز المصرفي العراقي

يتالف الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي والمصارف التجارية وابرزها مصرفي الرافدين والرشيد ذو الملكية الحكومية، والمصارف المتخصصة وابرزها المصارف الصناعية والزراعية والعقارية. فضلا عن المؤسسات المالية غير المصرفية وابرزها شركات التامين وصندوق التقاعد وبعض صناديق الاستثمار. وعليه فان الجهاز المصرفي العراقي يتكون من طيف واسع من المؤسسات التي تزاول العمل المصرفي، بوصفها قنوات وسيطة مابين المدخرون والمستثمرون، الامر الذي يضع مسؤولية كبيرة على صانع القرار النقدي من اجل ضبط مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي.

**أولا: مــؤشــر الايـــــداع**

تتصف المؤسسات المصرفية والمالية بشكل عام بانها مؤسسات تتوسط بين طرفي الادخار والاستثمار، اذ يقع تمويل الاستثمار بشكل عام على عاتق المؤسسات المصرفية والمالية التي تتولى مهمة تحفيز الاستثمار والادخار معا من خلال سعر الفائدة، والذي يتحدد على نحو كبير بشكل مباشر او غير مباشر من قبل السلطة النقدية.

**الجدول (1)**

**الودائع المصرفية والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2006-2013)**

(ترليون دينار)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | اجمالي الودائع | ودائع القطاع الخاص | ودائع القطاع العام | ودائع الحكومة المركزية | الناتج المحلي الاجمالي | اجمالي الودائع/ الناتج المحلي الاجمالي % | ودائع القطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي % | ودائع القطاع العام / الناتج المحلي الاجمالي % | ودائع الحكومة المركزية / الناتج المحلي الاجمالي % |
| 2006 | 16.9 | 0.4 | 2.5 | 9.5 | 48 | 35.21 | 0.83 | 5.21 | 19.79 |
| 2007 | 26.1 | 9.4 | 2.7 | 14 | 48 | 54.38 | 19.58 | 5.63 | 29.17 |
| 2008 | 34.5 | 11.6 | 5.8 | 17 | 51.7 | 66.73 | 22.44 | 11.22 | 32.88 |
| 2009 | 38.5 | 12.6 | 11.4 | 14.4 | 54.7 | 70.38 | 23.03 | 20.84 | 26.33 |
| 2010 | 47.9 | 5.4 | 42.4 | 11.6 | 58.4 | 82.02 | 9.25 | 72.60 | 19.86 |
| 2011 | 56.1 | 6.3 | 49.8 | 11.4 | 63.6 | 88.21 | 9.91 | 78.30 | 17.92 |
| 2012 | 62 | 8.6 | 53.3 | 16.3 | 70.7 | 87.69 | 12.16 | 75.39 | 23.06 |
| 2013 | 68.8 | 9.9 | 58.8 | 15.4 | 73.8 | 93.22 | 13.41 | 79.67 | 20.87 |

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، سنوات مختلفة.

* التقرير السنوي للسياسة النقدية في العراق، سنوات مختلفة.

يتبين من الجدول (1) بان اجمالي الودائع في العراق خلال مدة الدراسة اتخذت مسارا تصاعديا وهذا جيد، اذ يدل على ارتفاع متنامي في وعي الافراد والمؤسسات باهمية المؤسسات المصرفية، لكن اذ ما انتقلنا الى حصة القطاع الخاص من الودائع مقارنة بحصة القطاع العام والحكومة المركزية فنجدها متواضعة جدا، وهذا يمكن تبريره بان الاقتصاد العراقي يهيمن عليه القطاع العام بسبب الظروف السياسية والامنية التي يعيشها العراق منذ مدة.

يوضح مؤشر نسبة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بان هنالك تزايد في مسار ذلك المؤشر وان بدى متواضعا، وكما هو الحال بان الغلبة في ذلك المؤشر تحسم لصالح القطاع العام والحكومة المركزية لنفس الاسباب اعلاه.

يؤكد المؤشر اعلاه على تنامي الخدمات المصرفية والمالية في العراق وان بدى متواضعا الى حد ما، على اثر الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية التي يعيشها العراق خلال مدة الدراسة بالنسبة لمؤشر اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي.

**الشكل (1)**

**الودائع المصرفية والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2006-2013)**

المصدر: من عمل الباحثين استنادا لمعطيات الجدول (1).

يبين الشكل (1) بان مؤشر نسبة ودائع القطاع العام الى الناتج كان متراجعا عن مؤشر نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج حتى عام 2009، اذ اخذ بعدها مؤشر نسبة ودائع القطاع العام الى الناتج الى التزايد بشكل ملحوظ ليتجاوز المؤشرين الاخرين، حيث يمكن ملاحظة تحرك نسبة ودائع القطاع العام الى الناتج بات يتناغم مع تحرك مؤشر نسبة اجمالي الودائع الى الناتج لباقي مدة الدراسة. في حين مؤشر نسبة ودائع الحكومة المركزية الى الناتج كان متذبذب خلال مدة الدراسة على نحو ضعيف.

مما يعطي صورة عن ضعف في الخدمات المصرفية والمالية على مستوى القطاع الخاص الذي تراجع دوره التنموي في الاقتصاد العراقي، كلما ازدادت الظروف الامنية سوءا والتعقيد الروتيني لمؤسسات القطاع العام. اذ ان هيمنت ودائع القطاع العام في المؤشر اعلاه مما يدل على اتساع حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص وان النشاط المصرفي للقطاع الحكومي كان اكبر من النشاط المصرفي للقطاع الخاص عند هذا المؤشر.

**الجدول (2)**

**الودائع المصرفية والسكان للمدة (2006-2013)**

(ترليون دينار)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | اجمالي الودائع | ودائع القطاع الخاص | ودائع القطاع العام | ودائع الحكومة المركزية | السكان | اجمالي الودائع /السكان % | ودائع القطاع الخاص /السكان % | ودائع القطاع العام /السكان % | ودائع الحكومة المركزية /السكان % |
| 2006 | 16.9 | 0.4 | 2.5 | 9.5 | 28.75 | 5.88 | 0.14 | 0.87 | 3.30 |
| 2007 | 26.1 | 9.4 | 2.7 | 14 | 29.58 | 8.82 | 3.18 | 0.91 | 4.73 |
| 2008 | 34.5 | 11.6 | 5.8 | 17 | 30.41 | 11.34 | 3.81 | 1.91 | 5.59 |
| 2009 | 38.5 | 12.6 | 11.4 | 14.4 | 31.23 | 12.33 | 4.03 | 3.65 | 4.61 |
| 2010 | 47.9 | 5.4 | 42.4 | 11.6 | 31.67 | 15.12 | 1.71 | 13.39 | 3.66 |
| 2011 | 56.1 | 6.3 | 49.8 | 11.4 | 32.66 | 17.18 | 1.93 | 15.25 | 3.49 |
| 2012 | 62 | 8.6 | 53.3 | 16.3 | 33.7 | 18.40 | 2.55 | 15.82 | 4.84 |
| 2013 | 68.8 | 9.9 | 58.8 | 15.4 | 34.77 | 19.79 | 2.85 | 16.91 | 4.43 |

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، سنوات مختلفة. (السكان بالمليون)

-Economic Watch, Statistics Country, different years.

يتصف مؤشر نسبة اجمالي الودائع الى السكان استنادا الى الجدول (2) باتجاه متنامي طيلة مدة الدراسة، وهذا ياتي على اثر تنامي كل من اجمالي الودائع وعدد السكان خلال مدة الدراسة. حيث بلغت نسبة الودائع عام 2006 (5.88%) من السكان في حين عام 2013 بلغت نسبة الودائع (19.79%) من السكان، وهذا يشير الى تزايد النفاذ خلال مدة الدراسة، اما نسبة ودائع القطاع الخاص الى عدد السكان فلم تتفوق على نسبة القطاع العام الا في المدة (2007-2009)، وهذا يعني حدوث نفاذ للخدمات المصرفية والمالية خلال هذه المدة للقطاع الخاص مقابل نفاذ القطاع العام. يتضح من الشكل (2) بان عام 2013 حظي بالحصة الاكبر للمؤشر على اثر ارتفاع كلا من اجمالي الودائع وعدد السكان اذ بلغت نسبة الودائع (19.79%) من السكان، ويبين المخطط (3) بان هنالك ثمة نمو في المؤشر على نحو كبير خلال المدة (2010-2013) مقارنة بالاعوام التي سبقتها مما يعطي دليلا على تنامي الخدمات المصرفية والمالية عبر الزمن لكن عند مستوى ضعيف.

**الشكل (2)**

**مؤشر نسبة الودائع الى السكان للمدة (2006-2013)**

المصدر: من عمل الباحثين استنادا لمعطيات الجدول (2).

**ثانيا: مــؤشـــر الائتمـــان**

يعد الائتمان احد اهم مصادر تمويل الاستثمار ومن ثم الناتج والدخل بما يحقق التنمية الاقتصادية وتطوير مرافق الاقتصاد، اذ يتناسب التمويل والاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة (تكلفة الفرصة البديلة)، بما يتفق وتوقعات المستثمرون بالمناخ والبيئة الاقتصادية لاعمالهم في المستقبل.

**الجدول (3)**

**الائتمان والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2006-2013)**

(ترليون دينار)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | اجمالي الائتمان | ائتمان القطاع خاص | ائتمان القطاع العام | ائتمان الحكومة المركزية | الناتج المحلي الاجمالي | اجمالي الائتمان/ الناتج المحلي الاجمالي | ائتمان القطاع خاص / الناتج المحلي الاجمالي | ائتمان القطاع العام / الناتج المحلي الاجمالي | ائتمان الحكومة المركزية / الناتج المحلي الاجمالي |
| 2006 | 2.6 | 1.8 | 0.7 | 0.2 | 48 | 5.42 | 3.75 | 1.46 | 0.42 |
| 2007 | 3.4 | 2.3 | 1 | 0.6 | 48 | 7.08 | 4.79 | 2.08 | 1.25 |
| 2008 | 4.5 | 3.9 | 0.5 | 0.3 | 51.7 | 8.70 | 7.54 | 0.97 | 0.58 |
| 2009 | 5.6 | 4.6 | 0.6 | 0.3 | 54.7 | 10.24 | 8.41 | 1.10 | 0.55 |
| 2010 | 11.7 | 2.8 | 8.8 | 2.3 | 58.4 | 20.03 | 4.79 | 15.07 | 3.94 |
| 2011 | 20.3 | 3.7 | 16.5 | 7.3 | 63.6 | 31.92 | 5.82 | 25.94 | 11.48 |
| 2012 | 28.4 | 5 | 23.3 | 7.6 | 70.7 | 40.17 | 7.07 | 32.96 | 10.75 |
| 2013 | 29.8 | 6.5 | 23.3 | 6.3 | 73.8 | 40.38 | 8.81 | 31.57 | 8.54 |

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، سنوات مختلفة.

- التقرير السنوي للسياسة النقدية في العراق، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (3) بان الائتمان بلغ (5.42%) من الناتج عام 2006 وهذا يشير الى ضعف كبير في بنية الجهاز المصرفي، في حين بلغ الائتمان (40.38%) من الناتج عام 2013 وهذا يدل على تنامي بطيئ في تحسن البيئة المصرفية وان كان متواضعا بحسب هذا المؤشر. اذ كانت الحصة الاكبر بحسب هذا المؤشر لعام 2013 لصالح القطاع العام مقابل القطاع الخاص والحكومة المركزية، حيث بلغت حصته (31.57%) من الناتج مقابل (8.81%) و (8.54) للقطاعات الاخرى على التوالي.

**الجدول (4)**

**الائتمان والسكان في العراق للمدة (2006-2013)**

(ترليون دينار)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | اجمالي الائتمان | ائتمان القطاع خاص | ائتمان القطاع العام | ائتمان الحكومة المركزية | السكان | اجمالي الائتمان/ السكان | ائتمان القطاع خاص / السكان | ائتمان القطاع العام / السكان | ائتمان الحكومة المركزية / السكان |
| 2006 | 2.6 | 1.8 | 0.7 | 0.2 | 28.75 | 0.90 | 0.63 | 0.24 | 0.07 |
| 2007 | 3.4 | 2.3 | 1 | 0.6 | 29.58 | 1.15 | 0.78 | 0.34 | 0.20 |
| 2008 | 4.5 | 3.9 | 0.5 | 0.3 | 30.41 | 1.48 | 1.28 | 0.16 | 0.10 |
| 2009 | 5.6 | 4.6 | 0.6 | 0.3 | 31.23 | 1.79 | 1.47 | 0.19 | 0.10 |
| 2010 | 11.7 | 2.8 | 8.8 | 2.3 | 31.67 | 3.69 | 0.88 | 2.78 | 0.73 |
| 2011 | 20.3 | 3.7 | 16.5 | 7.3 | 32.66 | 6.22 | 1.13 | 5.05 | 2.24 |
| 2012 | 28.4 | 5 | 23.3 | 7.6 | 33.7 | 8.43 | 1.48 | 6.91 | 2.26 |
| 2013 | 29.8 | 6.5 | 23.3 | 6.3 | 34.77 | 8.57 | 1.87 | 6.70 | 1.81 |

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، سنوات مختلفة. (السكان بالمليون)

-Economic Watch, Statistics Country, different years.

يتضح من الجدول (4) بان كل من الائتمان والسكان في حالة تزايد خلال مدة الدراسة، وان نسبة الائتمان بلغت عام 2006 (0.9%) من السكان وهو مؤشر نفاذ ضعيف جدا في حين بلغ عام 2013 (8.57%) مما يؤكد ضعف النفاذ للخدمات المصرفية والمالية بحسب هذا المؤشر. اذ بلغ نصيب القطاع الخاص عام 2006 (0.63%) من السكان في حين نصيب كل من القطاع العام والحكومة المركزية بلغ (0.24%) و (0.07%) من السكان للعام نفسه، وهذا يعد نفاذا افضل للقطاع الخاص مقابل القطاع العام والحكومة المركزية، في حين تراجع نصيب القطاع الخاص مقابل القطاع العام في المؤشر اعلاه عام 2013، اذ بلغ نصيب القطاع الخاص (1.87%) من السكان بينما نصيب القطاع العام ارتفع الى (6.7%) من السكان. بشكل عام هذا المؤشر يشير الى ضعف النفاذ خلال مدة الدراسة.

تاتي هذه المؤشرات متوافقة مع الكثافة المصرفية والتي تعني نسبة عدد الفروع المصرفية الى عدد السكان كما هي مبينة في الشكل (5) الاتي:-

**الشكل (5)**

**الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2006-2013)**

المصدر: التقارير الاقتصادية السنوية، البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة.

اذ يبين الشكل (5) ان الكثافة المصرفية بلغت عام 2006 (45) الف نسمة لكل فرع مصرفي في حين هبطت الكثافة المصرفية عام 2013 لتبلغ (35) الف نسمة لكل فرع مصرفي، على الرغم من التحسن النسبي في المؤشر، لكن لا زالت النسب بعيدة جدا عن معدلاتها العالمية المعيارية مما يسجل تراجع في الخدمات المصرفية والمالية خلال مدة الدراسة في الاقتصاد العراقي على وفق هذا الموشر.

**ثالثا: مــؤشــر العمــق النقــدي**

يعد العمق النقدي احد المؤشرات المهمة لنفاذ الخدمات المصرفية والمالية في الاقتصاد، وهو يعني نسبة المجملات النقدية الى الناتج فهو يقيس مدى تعميق القرار النقدي الصادر من السلطة النقدية في المؤسسات النقدية والمالية.

**الجدول (5)**

**عرص النقد والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2006-2007)**

(ترليون دينار)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنة | عرض النقد الواسع (M2) | الناتج المحلي الاجمالي | العمق النقدي % |
| 2006 | 21 | 48 | 43.75 |
| 2007 | 26 | 48 | 54.17 |
| 2008 | 34 | 51.7 | 65.76 |
| 2009 | 45 | 54.7 | 82.27 |
| 2010 | 60 | 58.4 | 102.74 |
| 2011 | 72 | 63.6 | 113.21 |
| 2012 | 75 | 70.7 | 106.08 |
| 2013 | 87 | 73.8 | 117.89 |

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، سنوات مختلفة.

- التقرير السنوي للسياسة النقدية في العراق، سنوات مختلفة.

يبين الجدول(5) بان عرض النقد الواسع (M2) قد بلغ (21) ترليون دينار عام 2006 في حين بلغ (87) ترليون دينار عام 2013 بشكل متزايد، اما الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ (48) ترليون دينار عام 2006 و(73.8) ترليون دينار عام 2013 وهو كذلك في حالة تزايد خلال مدة الدراسة. مما يجعل العمق النقدي في حالة تزايد خلال مدة الدراسة استنادا لتزايد عرض النقد الواسع والناتج.

يتضح من الشكل (6) ان العمق النقدي تاثر بالناتج خلال المدة (2006-2009) اما المدة (2010-2013) فان العمق النقدي تاثر بعرض النقد، يفسر هذا المؤشر تمكن السياسة النقدية من النفاذ الى المؤسسات المصرفية والتاثير بها خلال مدة الدراسة، لكن طالما الناتج في العراق يستند على صادراته النفطية ومن ثم توليد نقد اجنبي بحوزة البنك المركزي مما يمكنه من زيادة الاساس النقدي ومن ثم عرض النقد، فان هذا المؤشر سيكون غير ملائم في تفسير بنية الجهاز المصرفي لكونه يتاثر بالقطاع النفطي اكثر من باقي مكونات الناتج.

**الشكل (6)**

**عرض النقد الواسع والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة والعمق النقدي للمدة (2006-2013)**

المصدر: من عمل الباحثين استنادا لمعطيات الجدول (5).

**رابعــا: مــؤشر التمويـل للمشروعــات الصغيــرة**

توجد في الاقتصاد العراقي مؤسستين فقط تعنى بتقديم القروض الصغيرة والمتوسطة، وهي الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة والشركة العراقية للكفالات المصرفية.

تاسست الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة عام 2009 براسمال قدره (270) مليون دينار وتضم (9) مصارف عراقية خاصة مساهمة تسمى الشبكة المصرفية، وتم زيادة راس مال الشركة عام 2010 ليصل الى (1.2) مليار دينار عراقي، والى (2.4) مليار دينار عام 2011. تقوم الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقديم المنتجات الائتمانية الصغيرة المامونة، وباسعار فائدة تشجيعية مع توليد برامج اقراض لجميع فئات المجتمع وفي مختلف قطاعات الاقتصاد وفي جميع المحافظات من خلال شبكة فروعها البالغة (99) فرع و (8) مصارف خاصة مساهمة.

**الجدول (6)**

**نشاط الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة للمدة (2010-2013)**

(مليون دولار)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **حجم المشاركة** | **حجم القروض** | **حجم التمويل** | **عدد القروض** |
| **2010** | **9.2** | **23** | **16.8** | **1249** |
| **2011** | **9.2** | **44.5** | **16.8** | **2806** |
| **2012** | **9.2** | **44.5** | **16.8** | **2806** |
| **2013** | **16.7** | **63** | **16.8** | **3920** |

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، سنوات مختلفة.

يتبين من الجدول (6) ان حجم المشاركة من قبل المصارف المساهمة بقيت ثابتة خلال المدة (2010-2012) وقد ازدادت عام 2013 لتصل الى (16.7) مليون دولار، اما حجم القروض فقد بلغ (23) مليون دولار عام 2010 وقد ازداد عام 2013 ليصل الى (63) مليون دولار، في حين ان حجم التمويل ظل ثابت طيلة مدة الدراسة اما عدد القروض فقد بلغ عام 2010 (1249) قرض واخذ بالتزايد خلال مدة الدراسة ليصل عام 2013 الى (3920) قرض.

تبنت الشركة تطوير انظمتها المحاسبية والمعلوماتية فضلا عن استخدام تقنية الحسابات بنظام (Quick Books) الذي يتميز بالدقة والسرعة واستخراج الكشوفات والتقارير الحسابية بسرعة قياسية.

اما الشركة العراقية للكفالات المصرفية فقد تاسست عام 2006 كشركة مالية غير مصرفية ذات مسؤولية محدودة مملوكة من قبل (11) مصرف خاص وقد ارتفع عدد المصارف المشاركة الى (14) مصرف عراقي خاص.

**الجدول (7)**

**قروض وراس مال الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمدة (2006-2013)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | عدد قروض الشركة | راس مال الشركة |
| 2006 | 1 | 5450000 |
| 2007 | 37 | 5450000 |
| 2008 | 155 | 5450000 |
| 2009 | 1198 | 7000000 |
| 2010 | 1257 | 7877141 |
| 2011 | 1959 | 7877141 |
| 2012 | 3257 | 7877141 |
| 2013 | 2865 | 7877141 |

المصدر: التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، سنوات مختلفة.

يبين الجدول (7) بان عدد قروض الشركة اخذ بالتزايد بدءا من نشأة الشركة حتى عام 2013 الذي بلغ (2865) قرض مضمون، في حين راس مال الشركة فقد نامى على اثر نشاطها الجيد اذ بلغ عام 2006 (5450000) دينار وقد بلغ عام 2013 (7877141) دينار.

ان احتواء الاقتصاد العراقي على مؤسستين فقط تعنى بالاقراض الصغير والمتوسط وعدم وجود مؤسسات تعنى بالتمويل متناهي الصغر دليل على ضعف الخدمات المصرفية والمالية.

**خامسا: مؤشـر التطبيقـات الالكترونيـة في المؤسســات المصرفيــة والماليـة**

يعد مدى استقطاب المؤسسات المصرفية والمالية لتطبيقات الخدمات المصرفية والمالية الالكترونية احد مؤشرات بنية الجهاز المصرفي، اذ ان الخدمات الالكترونية قدمت للعملاء تسهيلات كثيرة من اجل استخدام المؤسسات المصرفية والمالية ومن ثم تشجيع الادخار وتنمية رؤوس الاموال بما يخدم الاقتصاد وبنية الناتج ودعم الاستثمار. وذلك من خلال العديد من القنوات مثل الصراف الالي ونقاط البيع الالكترونية والصكوك الممغنطة .... الخ.

سعى البنك المركزي العراقي تطبيق انظمة المدفوعات الالكترونية منذ عام 2006 بمساعدة وزارة الخزانة الامريكية، كخطوة اساسية لتطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته وتفعيل دوره في تحقيق الاستقرار المالي في العراق، من خلال تداول الاموال بالوسائل الالكترونية وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقود، وفق انظمة المشاريع التالية:

1- نظام التسوية الاجمالية الانية RTGS

2- نظام المقاصة الآلية ACH

-3 نظام مقاصة الصكوك الالكترونية CEP

4- نظام ايداع وتسجيل السندات الحكومية GSRS

5- نظام ربط المصارف العراقية IIBN

وقد تم توقيع العقد مع الشركة الفائزة BPC والمكون من أربع شركات (Alfa consult ,BPC INPAS,Temenos ) لتنفيذ مشروع الدفع بالتجزئة والمقسم الوطني .

وتم اعداد مسودة نظام خدمات الدفع الالكتروني للاموال في العراق واكمالها من قبل اللجنة المكلفة، ومن ثم تم رفعها الى مجلس شورى الدولة ومناقشتها من قبل هيئة خاصة في المجلس

واحالتها الى الهيئة العامة .

فضلا عن دراسة جدوى لمشروع انشاء ترتيبات اقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية وكذلك اعداد ورقة عمل حول (نظم الدفع عبر الهواتف المحمولة) من خلال الاستعانة بشركة البطاقة الذكية (كي كارد).

اما فيما يتعلق بالصراف الالي فقد بلغ عدد اجهزة الصراف الآلي لدى المصارف العراقية (647) جهازا اذ يمتلك (28) مصرفا للنظام المصرفي الشامل حتى عام 2013، حيث يمتلك مصرف الوركاء (346) جهازا، يليه المصرف العراق للتجارة بعدد (65) جهازا ومن ثم مصرف بغداد بعدد (44) جهازا ومصرف الشرق الاوسط بعدد (39) جهازا. ويلاحظ من ذلك بان مصرف الرافدين والرشيد لم يمتلك لحد الان اي ماكنة صراف الي حيث يعد كل من المصرفين الرافدين والرشيد الاكثر تعامل مع الافراد والمؤسسات في الاقتصاد العراقي.

بالنسبة لشركات التامين فقد تطورت اعمال شركات التأمين العراقية وزادت رؤوس اموالها ونظمت علاقاتها الدولية مع شركات التأمين الاجنبية، وتعد شركات التأمين كمؤسسات مالية تسهم فــي عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، اذ صدر قانون تنظيم اعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 وتأسس ديوان التامين وفق المادة (5) اولا : ويهدف الى تنظيم قطاع التأمين والاشراف عليه .

كما يمتلك العراق صندوق توفير البريد له (350) فرع منتشر في كافة المحافظات يتولى مسؤولية قبول ودائع الافراد واستثمارها في مختلف المجالات، ويكون بذلك بمثابة قناة تستقطب السيولة من خارج الجهاز المصرفي.

فضلا عن امتلاك (47) شركة للتوسط في بيع وشراء الاوراق المالية تتبع اغلبها انظمة الكترونية، وفيما يتعلق باستخدام البطاقة الذكية فان الشركة العالمية للبطاقة الذكية هي نتاج شراكة بين مصرف الرافدين والرشيد مع المنظومة العراقية للدفع الالكتروني والتي عممت استخدام البطاقة الذكية في اغلب معاملات العملاء وموظفي الدولة ضمن نطاق نشاطها المصرفي، فضلا عن تامينها في نشر اعداد كبيرة من نقاط البيع الالكتروني (POSs) في عموم المحافظات.

**2- السينايوهات المحتملة للجهاز المصرفي العراقي وتنويع الناتج**

**أولا:- السيناريو (1)**

بافتراض بقاء الوضع لما هو عليه فانه سوف يسجل تراجع في كفاءة ومقدرة الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة القادمة وكالاتي:-

أ- ان حجم الودائع الحكومية اكبر من حجم ودائع القطاع الخاص، اي ان القطاع الخاص يشهد تراجع في دوره ونشاطه التمويلي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

ب- ان مؤشر نسبة الائتمان الى الناتج يؤكد نفس المضمون لمؤشر الودائع وهو تنامي النشاط المصرفي الحكومي على حساب تراجع في الدور التمويلي والمصرفي للقطاع الخاص في المدة القادمة.

ج- ان مؤشر الكثافة المصرفية يشير الى ان المدة القادمة في العراق سوف تشهد تراجع واضح في عدد المصارف وفروعها في عموم البلاد مقارنة بالنسب المعيارية العالمية، الامر الذي سوف يترتب عليه تراجع كبير في انشطة المودعين والمقترضين على حد سواء. ومن ثم ضعف نسبة المساهمة التي من الممكن ان يسهم بها القطاع المصرفي في العراق لتنمية هيكل الناتج ومعالجة الاختلال الذي يعاني منه.

د- اما على صعيد المؤسسات المالية غير المصرفية فعلى الرغم من تدني نسب المشاركة والتمويل وحجم القروض، الا انها ارتفعت بشكل ملحوظ عام 2013 مما يعني ان نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية سوف يتحسن خلال المدة القادمة.

هـ- ان بنية الجهاز المصرفي العراقي لازالت ضعيفة على وفق المؤشرات اعلاه وان تطبيق الانظمة الالكترونية المصرفية يتطلب مثابرة وجهد استثنائي من قبل المصرف والانظمة والتشريعات فضلا عن المستخدمين، بالنظر لتراجع الثقافة المصرفية والوعي بها لدى العملاء يجعل تطبيق الانظمة الالكترونية امام تحدي كبير، فضلا عن ان تطبيق الانظمة الالكترونية تتطلب كواد مؤهلة ومدربة بشكل جيد للتعامل مع المستجدات في مجال الصناعة المصرفية الحديثة. وعليه فان المدة القادمة سوف تشهد تراجع في الاستخدام وتطبيق الانظمة الالكترونية في النظام المصرفي العراقي.

مما تقدم وفق هذا السيناريو فان الخلل في بنية الناتج سوف تستمر خلال المدة القادمة اذ لا يمكن معالجتها عن طريق رفع كفاءة النشاط المصرفي والذي من خلاله يجري تحسين قطاع الخدمات، والاخير من شأنه ان يعالج جزء من الاختلال في هيكل الناتج ومن ثم تتحقق امكانية تنويع مصادر الناتج، الامر الذي سينعكس سلبا في خفض عجز الموازنة العامة التي يعاني منها البلاد.

**ثانيا:- السيناريو (2)**

بافتراض تبني استراتيجية او برنامج لاصلاح الجهاز المصرفي والوقوف على اهم المشاكل التي يعاني منها، وتقييم الموقف الحالي من اجل رصد اوجه القصور وتبني الحلول السلمية لرفع كفاء وفاعلية الجهاز المصرفي العراقي، فان من شأن المؤشرات الخاصة في بنية الجهاز المصرفي سوف تشهد تحسن جيد وكالاتي:-

أ- ان تنامي دور النشاط التمويلي والمصرفي للقطاع الخاص سوف يزيد من نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج، فضلا عن ارتفاع في المسار الزمني له مما يؤدي الى زيادة الموارد النقدية والاحتياطيات المصرفية وزيادة فاعلية النشاط المصرفي وتحسن معدلات الادخار المحلي.

ب- ان تحسن دور القطاع الخاص في ادارة الاقتصاد سوف يزيد من نسبة ائتمانه المصرفي من اجل زيادة معدلات الاستثمار المالي والنقدي والحقيقي في البلاد. مما يزيد من كفاءة اسواق المال والاسواق النقدية فضلا عن الاسواق الحقيقية.

ج- ان تحسن النشاط المصرفي وزيادة فاعليته سوف يؤدي الى زيادة كبيرة في اعداد المصارف والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وفروعها في عموم البلاد. مما يؤدي الى ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية من خلال زيادة اعداد المصارف وفروعها واقترابها من معدلاتها المعيارية العاليمة.

د- زيادة كفاءة وفاعلية المؤسسات المالية غير المصرفية وزيادة دورها في تحفيز الاوعية الادخارية وتنامي الانشطة المالية في البلاد بشكل جيد، الامر الذي يرفع من نسبة اسهامها في تحسين بنية الجهاز المصرفي والقطاع الحقيقي من خلال زيادة حجم المشاركة والقروض والنشاط التمويلي.

هـ- ان زيادة كفاءة الجهاز المصرفي سوف يترتيب عليه تحسن في العادات المصرفية لدى الافراد وزيادة الوعي المصرفي، مما يؤدي الى ارتفاع اعداد العملاء المستفيدين من تطبيقات الانظمة الالكترونية، خاصة وان الاخير تعمل على تسهيل الاجراء الروتيني والعمل الاداري المصرفي مما له شأن في تسهيل اجراء العمليات المصرفية بين الافراد، فضلا عن سرعة انتقال رؤوس الموال بين الاطراف المتعاملة.

ان اهم التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في العراق هي:-

1- التطورات التكنولوجية المتلاحقة في مجال الصناعة المصرفية التي ألغت البعد المكاني وسهلت الاتصال والترابط بين المؤسسات المصرفية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصالات الحديثة.

2- اعتماد مؤسسات الاقتصاد العالمي الجديد على المعلومات وسرعة عالية في الاتصال والترابط بين المؤسسات المحلية والاجنبية فيما اعتمد الاقتصاد التقليدي على الإنتاج. وهذا يعني من اجل رفع القدرة التنافسية للمؤسسات المصرفية العراقية فلابد من معالجة المعلومات بسرعة واستغلال أفضل الفرص من اجل الاستثمار المصرفي في الأسواق العالمية.

3- دخول العديد من المؤسسات والشركات المالية غير المصرفية في مجال الخدمات المصرفية بحيث أصبحت تنافس المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية.

4- توفر الأدوات المالية والمصرفية المبتكرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمات المصرفية من خلال مصارف ومؤسسات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية، ومن خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

5- الحاجة الملحة إلى رفع قدرات وكفاءة الموارد البشرية في المصارف العاملة في الاقتصاد بما يكفل استغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة في القطاع المصرفي.

6- الاتجاه نحو توحيد مختلف الأعمال المصرفية والخدمات المالية وحتى خدمات التأمين تحت سقف واحد وتضاؤل الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية وشركات التأمين وشركات السمسرة المالية،وهو ما يعرف باستراتيجية المصرف الشامل.

7- التزام المصارف العالمية بالاتفاقيات الدولية مثال نسبة الملاءة (معيار بازل لكفاية رأس المال) والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ولاسيما في مجال الخدمات المصرفية خصوصًا فيما يتعلق بالالتزام بفتح هذا القطاع للمشاركة الدولية.

مما تقدم وفق هذا السيناريو فان الخلل في بنية الناتج سوف يتم معالجته بشكل جزئي من خلال رفع كفاءة وفاعلية الجهاز المصرفي، والذي بدوره سوف يعالج الاختلال في بنية قطاع الخدمات ومن ثم معالجة جزء من الاختلال في هيكل الناتج. الامر الذي سيساعد على تنويع مصادر الناتج والابتعاد من الاتكال على مصدر الناتج الوحيد في العراق وهو القطاع النفطي. مما يوفر امكانية تنويع الايراد العام وخفض العجز في الموازنة العامة.

**الاستنتـاجـات**

1- تراجع واضح لدور القطاع الخاص في مجال التمويل المصرفي وتمثل ذلك بضعف الودائع للقطاع الخاص فضلا عن الائتمان الذي يقدمه.

2- ضعف الكثافة المصرفية مما يعني قلة اعداد المصارف وفروعها المنشرة في عموم البلاد.

3- ضعف مقدرة المؤسسات المصرفية وغير المصرفية في تحفيز الاوعية الادخارية فضلا عن تردد الكثير من المصارف في منح الائتمان وهذا ما اشارت اليه نسب الائتمان الى الناتج، كفيل في استمرار حالات الضعف والاختلالات في النشاط المصرفي دون معالجة.

4- بالرغم من تبني العديد من المؤسسات المصرفية بعض الانظمة المصرفية الحديثة لكنها لازالت غير قادرة على جذب ودائع الافراد وزيادة عدد العملاء وتحسن النشاط المصرفي ودعم جودة الخدمات المصرفية.

**التـوصيـات**

1- حرية الدخول والخروج في العمل المصرفي باعتبارها أول خطوة لإصلاح النظام المصرفي.

2- رفع الكفاءة في المؤسسات المالية المحلية من خلال زيادة المنافسة وتحسين جودة الخدمة المصرفية.

3- تحرير أسعار الفائدة اذ أن تحديد أسعار الفائدة بشكل إداري , وفي أحيان كثيرة بشكل انتقائي لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية يعمل على سوء تخصيص موارد المصارف النادرة، كما أن تحرير أسعار الفائدة المصرفية يعمل على الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار.

4- تحرير توجيه الائتمان اذ إن حرية المصارف في توجيه ائتمانها المصرفي وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات الاصلاح المالي السليم, حيث أن تدخل الدولة في توجيه الائتمان لايكون وفق معيار ائتماني سليم , حيث أن الضوابط والقيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصيصه لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية.

4- خصخصة المصارف اذ إن خصخصة المصارف وتحويل ملكيتها من الملكية العامة إلى القطاع الخاص, تعد الخطوة المكملة للإصلاح المالي, حيث أن إصلاح النظام المالي المرتبط بفتح مجال المنافسة بين البنوك وحريتها في تحديد أسعار الفائدة المصرفية وفي توجيه ائتمانها المصرفي, لا يكتمل دون تحويل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص.

**الهـوامـش**

1. بعلي حسني، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، الجزائر، 2012، ص:71.
2. ميكائيل دولي، ودونالد ماتيسون، التحرر المالي في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 1987، ص31.
3. د. علي كنعان، الاصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، انترنت، ص5. *http://www.Syrian Economic Society.com*
4. د. نبيل سكر، متى يبدا الاصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، انترنت، ص2. *http://www.Syrian Economic Society.com*
5. هشام متولي، صندوق النقد الدولي، ترجمة دار طلاس، دمشق، 1993، ص215،219.
6. منى قاسم، الاصلاح الاقتصادي، الدار المصرية، القاهرة، 1997، ص29 – 30.
7. د. شفيق الاخرس، تحديث القطاع المصرفي في سوريا الاستراتيجية والسياسة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 21، العدد 44، 2001، ص40.
8. د. نبيل سكر، مصدر سبق ذكره، ص9.
9. رونالد ماكينون، ترجمة د. صليب بطرس وسعاد الطنبولي، النهج الامثل لتحرير الاقتصاد، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996، مصر، ص27.
10. د. يسرى السامرائي، د. زكريا الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1999، ص155.
11. حافظ كامل الغندور، عمليات الدمج والتملك من منظور مصري، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000، ص289.
12. صلاح الدين الدباغ، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1992، ص59.
13. صافي حرب، متطلبات الدمج الناجح، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2000، ص281- 283.
14. التخاصية في الاردن، بورصة عمان، 2007، الاردن، انترنت، ص2.

*http://www.ase.com.jo*

1. د. وحيدة جبر، خصخصة المصارف في البلدان العربية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005، ص36- 38.
2. Commission perspectives Development Economic Social – project, report from "problems reform system bank", CNES, London, 2000, p:210.